

Measuring the impact of precautionary policy on some profitability indicators for a sample of Iraqi private banks for the period 2011-2022

Asst. Lect. Marwa Jumaa Muhammad 

assistant professor Mamdouh Attallah Fayhan 

Professor Dr. Abd Ali Hamad 

Email:
anwsyalfd3@gmail.com

Email:
mmaa.ff@uoanbar.edu.iq

Email:
abidh1965@uoanbar.edu.iq

University of Anbar / College of Administration and Economics

<https://doi.org/10.34009/aujeas.2026.161847.1155>

ABSTRACT

Cite as:

Alfahdawy, M. J. M. Z., Fayhan, M. A., & Hamad, A. (2026). Measuring the impact of precautionary policy on some profitability indicators for a sample of Iraqi private banks for the period 2011-2022. AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, 18(2)



©Authors, 2026, College of Administration and economics, University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license
(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>)

Received: 2025 / 06 / 21
Accepted: 2025 / 07 / 15
Published: 2026 / 06 / 30

Print ISSN:1998-8141
Online ISSN:2706-6010

The study aims to demonstrate the impact of some banking performance indicators on prudential policies in the Iraqi private banking sector during the period 2011-2022. A panel data model, combining cross-sections and time series, was used to measure the impact of some banking performance indicators on prudential policies in the private banking sector. The deductive approach was used to describe the theoretical framework and identify the conceptual framework of precautionary policies, in addition to the inductive approach to study the impact of understanding the nature of precautionary policies on banking performance indicators for a selected sample of private Iraqi banks, with the aim of hedging and guarding against the occurrence of banking risks. . The study included 17 private banks. The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the banks in the study sample are exposed to high banking risks due to several factors, including economic, political, security, and health conditions. The study also found that the use of prudential policies has a positive and positive impact on effectively increasing banking performance, leading to a reduction in banking risks, crises, and problems that the sample banks may face.

Keywords: Prudential policy, banking performance, Panel model

قياس اثر السياسة الاحترازية على بعض مؤشرات الربحية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة 2011 – 2022



ا.د. عبد علي حمد

الايمل: anwsyalfd3@gmail.com



ا.م.د. ممدوح عطا الله فيحان

الايمل: mmaa.ff@uoanbar.edu.iq



مروة جمعة محمد

الايمل: abidh1965@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص.

يهدف البحث الى بيان اثر السياسات الاحترازية على مؤشرات الربحية على القطاع المصرفي العراقي الخاص خلال المدة 2011 2022 اذ تم استخدام نموذج البيانات اللوحية والذي يجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية حيث شمل البحث 17 مصرفا خاصا , وتوصل البحث الى مجموعه من الاستنتاجات , اهمها ان المصارف عينة البحث تتعرض لمخاطر مصرفيه عالية بسبب عده عوامل , منها فيما يخص الازمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية , اذ تم استخدام المنهج الاستنباطي في وصف الاطار النظري والتعرف على الاطار المفاهيمي للسياسات الاحترازية فضلاً عن المنهج الاستقرائي لدراسة الأثر في فهم طبيعة السياسات الاحترازية على مؤشرات الاداء المصرفي لعينة المختارة من المصارف العراقية الخاصة، بهدف التحوط والاحتراز من حدوث مخاطر مصرفية. كما توصل البحث الى ان استخدام سياسه الاحترازية يؤثر بشكل جيد ويجابي في ارتفاع العائد على الودائع بشكل فعال , مما يؤدي الى انخفاض المخاطر المصرفية والازمات والمشاكل التي قد يتعرض اليها تلك المصارف عينة البحث. كما توصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها تطبيق سياسات الحيطه الكلية وما تناسب طبيعة القطاع المصرفي العراقي سيزيد من الاستقرار المالي ويجعل القطاع المالي داعما للنمو الاقتصادي بشكل عام.

الكلمات المفتاحية : السياسة الاحترازية, الاداء المصرفي , نموذج بنل

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي عصب الحياه الاقتصادية فهو المحرك الاساسي لأي نظام اقتصادي تشكل المصارف العامل الاساسي في هذا القطاع لكونها لها دور كبير في جذب المدخرات وتسهيل تدفقات رؤوس الاموال واستثمارها في مختلف المشاريع والاعمال والقطاعات من اجل الاسهام في عمليه التنمية الاقتصادية كما اصبح تطوره ذو قوه كبيره وهي معيارا للحكم على سلامه القطاع الاقتصادي ومدى قابليته لجذب الاستثمارات ورؤوس الاموال المحلية والخارجية ولما لهذه المصارف من انشطه متعددة فأنها تكون عرضة للمخاطر والازمات لذلك يتحتم وجود سياسات تحوطيه كبيره تساعد على الانذار المبكر لتلك الازمات والعمل من اجل معالجتها واتباع

استراتيجيات تجاربه قويه لتعزيز الارباح ولتحقيق الاستقرار المالي وضمان التخصيص الامثل للموارد من خلال الاداء الفعال للمصارف ما يؤدي الى انخفاض المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي.

أهميته البحث.

ان لموضوع البحث اهميه كبيره وخاصه بالنسبة للمصارف لكونه يقيس اثر السياسه الاحترازية على مؤشرات الربحية واستخدام احد نماذج البيانات اللوحية لمعرفة اثر تلك السياسات على الربحية كما انه يعد امر هام من وجهه نظر السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بأداء القطاع المصرفي ونوعيه الخدمات التي يقدمها وتخصيص الموارد ودرجه الامان لان ذلك يساعد على تقليل المخاطر وتكوين انظمه مصرفيه فاعله ورسينة.

مشكله البحث.

شهد القطاع المصرفي العراقي الخاص ارتفاع المخاطر المصرفية وتزايد الازمات التي يتعرض لها وحدث اضطراب في النظام المالي وفقدان الثقة في هذا النظام ما ادى الى انخفاض العائد على الودائع والربحية بشكل عام وفقدان الثقة لدى الزبائن وانخفاض الخدمات المالية ما ادى الى خسائر كبيره وانجماد وركود قطاع المصرفي والاستثمارات.

فرضيه البحث .

هناك تأثير ايجابي في الادوات كفاية راس المال والسيولة وجودة الموجودات المستخدمة للسياسات التحوطية على مؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على الودائع لعينه من المصارف العراقية الخاصة (2011-2022)

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان عدد من الاهداف منها .

1- التعرف على واقع السياسات الاحترازية في العراق.

2- ابراز الدور الكبير الذي تقوم به السياسات الاحترازية في مواجهه المخاطر والازمات والعمل على الحد منها ومعالجتها.

3- تحليل وقياس اثار ادوات السياسة الاحترازية على مؤشرات الربحية للمصارف عينه البحث.

منهج البحث.

استند البحث على المنهج الاستنباطي في تحليل اثر السياسه الاحترازية على مؤشرات الربحية وكذلك الاعتماد على الأسلوب الكمي لحساب مؤشرات السياسة الاحترازية و بيان اثرها على مؤشرات الربحية , من

خلال استخدام اسلوب البيانات اللوحية التي تجمع بين السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية لقياس اثر السياسة الاحترازية على للعائد على الودائع.

المحور الاول: مفهوم وطبيعة السياسة الاحترازية والاداء المصرفي .

1- مفهوم السياسة الاحترازية.

ان السياسة الاحترازية يمكن النظر لها من جانبين المفهوم الواسع والمفهوم الضيق , اذ يشير المفهوم الضيق الى ان هذه السياسة هي نوع من السياسات التي تعمل على دعم واستقرار الاقتصاد وانها تعمل من اجل الحفاظ على امان وسلامه النظام المالي ككل اما المفهوم الواسع , ينظر اليها بانها السياسة التي تستخدم فيها الادوات الموجهة للحد من الازمات والتصدي لمواجهه اي معوقات تأثر في قدره النظام المالي والاقتصادي، والعمل على استمرار تقديم خدمات المالية الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد لأنه قد يؤدي انقطاعها او اضطرابها وتعرضها للمشاكل او ازمات الى نتائج خطيرة على الاقتصاد الحقيقي (Wijnandts,j, 2020: 6)

كما تعرف السياسة الاحترازية الكلية على انها تدابير احترازية تحوطيه على مستوى القطاع والنظام المصرفي بشكل عام ومنها حمايه من الازمات والصدمات والمخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف (محبوبه, 2017 : 38).

اهداف السياسة الاحترازية

اولا : ضمان سلامة النظام المالي والقطاع المصرفي على وجه الخصوص, إذ تسهم قواعد السياسات الاحترازية لتقادي القطاع المالي والمصرفي في الوقوع في الازمات والمشاكل والازمات النقدية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.(حبيب, 2008: 66).

ثانياً: التنبؤ بحدوث الازمات قبل وقوعها, اذ تمتلك السياسات الاحترازية القدرة على التنبؤ بالمخاطر النظامية والتي يمكن تقادي تأثيرها من خلال وضع القواعد الملائمة للتخلص من المشاكل و الازمات وانتقالها بمعنى ان حدوث مشكلة مصرفية يمكن ان تؤثر على النظام المالي ككل من خلال ردود فعل متسلسل او متسارعة لا يمكن السيطرة عليها على عكس القطاعات الاخرى لذلك فان القطاع المصرفي له خاصية اساسية هي ان افلاس احد المصارف قد يؤدي الى حدوث ازمة نظامية قادرة على الانتشار في الاقتصاد كله(الجناي, 2008: 12)

ثالثاً: هناك علاقة بين الاسواق المالية والمصارف إذ يمكن ان تعد الاسواق المالية قناة يمكن من خلالها نقل مشاكل احد المصارف بسرعة الى المصارف الاخرى, فان المعاملات بين المصارف كبيرة ومتغيرة ويصعب مراقبتها إذ ان المصارف تعيد تمويل نفسها من خلال الاسواق المالية،

رابعاً: تعد المصارف مركز الأنشطة المالية والاقتصادية في العالم، إذ هي من بين أهم مصادر تمويل الاقتصاد وهي المصدر الوحيد لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الوصول الى اسواق المال.(عبد الامير :2025)

2- مفهوم الاداء المصرفي.

يشكل الاداء في جميع المؤسسات المصرفية دور مهم وجوهري في الاقتصاد ويمثل اهميه كبيره للمنظمة كما انه يعكس مدى امكانيه المنظمة للقيام بدورها تجاه المتعاملين معه وتحقيق متطلباتهم وخدماتهم ويأتي تحسين الاداء هو الهدف المضمون الرئيسي لاستمرار المنظمة،،(سعود، 2018: 3)

اهمية الاداء المصرفي

تتضح اهمية الاداء المصرفي كما يأتي (الداودي، 2005: 12)

اولاً تعزيز الثقة في النظام المالي كلما كان الاداء المصرفي افضل واكثر شفافية زادت ثقة الافراد والشركات في النظام المالي، ما يشجع على الادخار والاستثمار.

ثانياً: إن البيئة الخارجية هي الاكثر تأثيراً بعواملها ومتغيراتها وخصائصها لجوانب الاداء بسبب متغيرات واطلاع الخارجية التي يرتبط بها الاداء.

ثالثاً: تركيز واهتمام المنظمات بالأداء ونتائجه تكون في حالة متزايدة لان نتائج الاداء تعتمد على التحول والتغير المالي والهيكلية .

رابعاً: يساهم الاداء المصرفي في ادارة الموارد النفطية وتوزيع عائدات النفط بكفاءة

المحور الثاني: قياس اثر السياسة الاحترازية على الاداء المصرفي :

أولاً : مفهوم البيانات اللوحية (panel data). هي سلسلة لملاحظات مقطعية (الدول او السلع وغيرها) الواضحة خلال فترة زمنية محددة ، و ان لهذه البيانات بعددين :البعد الأول السلسلة الزمنية، والثاني للمقاطع العرضية ما يخص السلسلة الزمنية فهي توضح سلوك مفردة واحدة في فترة زمنية محددة، اما البيانات المقطعية توضح اسلوب عدد من المفردات عند فترة زمنية واحدة و تكون البيانات اللوحية.(فائزة، 2017 : 193)

اما البيانات اللوحية المتزنة (Balanced Panel Data) فهي عندما تكون المدة الزمنية نفسها لكل المشاهدات المقطعية، او البيانات اللوحية غير المتزنة (Unbalanced Panel Data) اذ تختلف المدة الزمنية من مشاهدة مقطعية الى اخرى، او بيانات لوحية طويلة (Long Panel) وهي التي يكون فيها عدد المقاطع (N) اقل من عدد المدة الزمنية (T) او بيانات لوحية قصيرة (Short Panel Data) اذا كان عدد المقاطع (N) اكبر من عدد المدة الزمنية (T).

وتجدر الإشارة الى ان بعضهم يستخدم تسميات اخرى للبيانات ومنها نماذج سلاسل الزمنية المقطعية (Section panel data pooled ,cross) او البيانات المدمجة او البيانات الطولية (Longitudinal data). وتمتاز البيانات اللوحية بالاتي، (الجمال زكريا ، 2012: ص 158)

- 1- السيطرة في القدرة على التحكم في التباين فردي، لعدم حدوث أي تحيز في النتائج
- 2- البيانات اللوحية تعطي بيانات اضافية اكثر دقة، كما ان البيانات اللوحية تتمتع بعدد اكبر من الحرية وبأفضل كفاءة.
- 3- تكون البيانات اللوحية اكثر قدرة على تحديد وقياس الاثار التي لا يمكن معرفتها ببساطة سواء في المقاطع العرضية او بيانات السلاسل الزمنية.
- 4- بيانات اللوحية للوحدات الفردية في الشركات لعدم، قد تكون اكثر دقة من البيانات المشابهة على مستوى الاقتصاد الكلي.

ثانياً: النماذج الأساسية لتحليل البيانات اللوحية

إنَّ الصيغة الشاملة لنموذج Panel data هي: (Baltagi, 2005 : 10)

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (1)$$

$$i=1,2,\dots,N \quad J=1,2,\dots,T$$

حيث إنَّ: y_{it} : المتغير التابع و β_j : قيمة ميل خط الانحدار
 $X_{j(it)}$ قيمة المتغير التفسيري j في الملاحظة i عند قيمة المدة الزمنية t
 ε_{it} : الخطأ العشوائي في الملاحظة ,

وهناك ثلاثة نماذج رئيسية للبيانات اللوحية هي: (عامر, 2015: 18)

1- نموذج الانحدار التجميعي: (PRM)

يعد هذا نموذج PM من اسهل نماذج البيانات اللوحية، اذ تكون فيه كل المعاملات $\beta_{0(i)}$ و β_j ثابتة لكل الفترات الزمنية اي اهمال الزمن وإعادة كتابة المعادلة (1) و الحصول على نموذج PM وفق الصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2)$$

إذ إنَّ: $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

2- نموذج الآثار الثابتة: (FEM)

يعمل هذا النموذج على معرفة اسلوب كل مجموعة بيانات مقطعية بصورة منفردة ، من خلال جعل مَعْلَمَة β_0 متغيرة من مجموعة إلى أخرى مع بقاء عوامل الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية وتكتب بالصيغة الآتية:

$$X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (3). \sum_{j=1}^k \beta_j y_{it} = \beta_{0(i)} +$$

3- نموذج الآثار العشوائية: (REM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون مقدار الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي بتباين ومتوسط مقداره صفر وفي النموذج العشوائي يعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ : (الجمال، 2012 : 272)

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \dots\dots\dots (5)$$

وعليه يكون انموذج الاثار العشوائية كما يأتي :

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (6)$$

اذ إن:

v_i : يمثل حد الخطأ في البيانات المقطعية i الموضحة عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع الى عوامل خارج حدود النموذج.

ثالثاً: المفاضلة بين نماذج البيانات اللوحية

لاختيار النموذج الملائم للبيانات اللوحية كما ذكرنا سابقا هناك نماذج للبيانات اللوحية هي التجميعي ، والاثار الثابتة ، والاثار العشوائية وهناك اسلوبين لاختيار النموذج الافضل وهما :

الأسلوب الأول:

المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ويتم باستخدام اختبار F المقيد وبالصيغة الآتية: (Greene, 2012 : 403)

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1-R_{FEM}^2)/(NT-N-K)} \dots\dots\dots (6)$$

اذ إن:

K : عدد المعلمات المقدرة

R_{FEM} : معامل التحديد للتأثيرات الثابتة .

R_{PM} : معامل التحديد الانحدار التجميعي .

علما

النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي H_0 ;

النموذج الملائم هم نموذج الاثار الثابتة; H_1

ونقارن قيمة F المحسوبة مع القيمة الجدولية $(F(\alpha, N-1, NT-N-k))$ ، فإذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية هذا يعني رفض فرضية العدم وقبول البديلة اي ان نموذج التأثيرات الثابتة افضل من النموذج التجميعي والعكس صحيح.

الأسلوب الثاني:

الاختبار بين نموذج الآثار الثابتة وبين نموذج الآثار العشوائية وذلك باستخدام اختبار هوسمان (Hausman Test) وذلك باستخدام لإحصائية الاختبار (H) التي تتبع توزيع كاي X^2 المعتمدة على إحصائية بدرجة حرية K وفق الصيغة الآتية :

اختبار Hausman كالآتي: (Greene, 2012 : 4)

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \dots\dots\dots (7)$$

حيث إن:

$(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$: الفرق بين مقدرات الآثار الثابتة وبين الآثار العشوائية

$[var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]$: الفرق بين التباين المشترك لكل من مقدرات الآثار الثابتة وبين مقدرات الآثار العشوائية

علما ان النموذج الملائم هو نموذج الآثار العشوائية; H_0

وان النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة; H_1

اذ ان هذه الإحصائية لها توزيع مربع كاي X^2 (مع درجة حرية مقداره K أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة (H) أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية يتم رفض فرضية العدم H_0 : التي تنص على ان النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية , وقبول الفرضية H_1 : تنص على النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة (Hausman, 1987) والعكس صحيح

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة الاحترازية والاداء المصرفي في المصارف الخاصة عينة البحث للمدة (2011-2022)

سيتم عرض وتحليل النتائج القياسية التي تم الوصول اليها، من اجل تحديد اثر مؤشرات السياسة الاحترازية السيولة وكفاية راس المال وجودة الموجودات على مؤشرات الربحية المتمثلة العائد على الودائع باستخدام برنامج (Eviews12).

اولاً: تقدير اثر السياسات الاحترازية في العائد على الودائع:

لمعرفة أثر السياسات الاحترازية في العائد على الودائع تم استخدام نماذج البيانات اللوحية عن طريق استخدام : الانحدار التجميعي، الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية

، وتم الحصول على نتائج هذه النماذج الثلاثة، وكما مبين في الجدول (1).

جدول (1 - 1) يبين اثر السياسات الاحترازية في العائد على حقوق الودائع

Sample: 2011 –2022				Cross-sections included: 17				Total panel (balanced) observations: 204						
Variable	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model					
	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob		
Constant	0.784	4.999	0.156	0.875	-	2.946	3.157	-	0.352	-	6.557	4.806	-	0.174
X1	0.009	0.004	2.030	0.043	0.001	0.003	0.342	0.732	0.005	0.004	1.289	0.198		
X2	0.011	0.003	3.196	0.001	0.001	0.003	0.356	0.721	0.009	0.003	2.444	0.015		
X3	-0.038	0.014	-	0.007	-	0.035	0.012	-	0.004	-	0.038	0.015	-	0.012
X4	0.007	0.026	0.275	0.783	0.082	0.031	2.610	0.009	0.006	0.030	0.197	0.843		
log(X5)	0.092	0.426	0.216	0.829	0.456	0.272	1.673	0.095	0.783	0.408	1.918	0.056		
R-square	0.106				0.421				0.074					
Adjusted –R squared	0.083				0.354				0.051					
F-statistic	4.706				6.309				3.194					
Prob(F-statistic)	0.000				0.000				0.008					
Cross-section F	0.0000													
Hausman Test	0.0008													

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج EViews الإصدار 12

بعد أن تم تقدير النموذج بطرق البيانات اللوحية الثلاث، يتم اختيار النموذج الملائم وذلك بتطبيق اختبار F لاختيار أفضل نموذج بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة واختبار هوسمان من أجل اختيار المناسب بين نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي وكالاتي:

جدول (1 - 2) اختبار F للاختيار ما بين النموذج العام ونموذج الآثار الثابتة لمعادلة العائد على الودائع

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.628282	(16,182)	0.0000

المصدر: نتائج برنامج EViews12 الإصدار

تشير نتائج الجدول أعلاه ان اختبار F إلى أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة بدلاً من نموذج الانحدار التجميعي وذلك لأن (P-VALUE) المقابلة لاختبار (F) أقل من 0.05 أي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن الاختلافات بين الوحدات المقطعية تؤثر بشكل جوهري على المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) ولا يمكن تجاهلها كما يفعل نموذج الانحدار العام وبالتالي، يُفضل استخدام نموذج

الآثار الثابتة لأنه يأخذ بعين الاعتبار الخصائص غير المرصودة والثابتة عبر الزمن لكل وحدة مقطعية، مما يوفر نتائج أكثر دقة وثباتاً في التقدير.

جدول (1- 3) اختبار هوسمان للاختبار ما بين نموذج الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لمعادلة العائد على الودائع

Correlated Random Effects – Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	20.913349	5	0.0008

المصدر: نتائج برنامج EViews الإصدار 12

يتبين من نتائج الجدول أعلاه ان اختبار Hausman أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار العشوائية، وذلك لأن قيمة (P-VALUE) المقابلة لمربع كاي اصغر من (0.05) أي رفض فرضية العدم كما تبين الافضل اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة لتقدير اثر السياسات الاحترازية في العائد على الودائع و من الجدول (2-5) الذي يوضح نتائج نموذج الآثار الثابتة يتضح من الاتي:-

تشير النتائج إلى وجود تأثير طردي غير معنوي للسيولة على العائد على الودائع، كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير طردي غير معنوي لجودة الموجودات على العائد على الودائع، أما بالنسبة إلى كفاية رأس المال، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي على العائد على الودائع، إذ إن زيادتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض العائد بمقدار (0.03) عند مستوى معنوية 5%، وتُعد هذه النتيجة مخالفة للمنطق الاقتصادي، التي تقتض أن ارتفاع نسبة رأس المال يعمل على استقرار المصرف ويرفع من قدرته على تحقيق الأرباح، ويمكن تفسير هذا التناقض بأن المصارف ذات رأس مال مرتفع قد تميل إلى سياسات استثمارية أكثر تحفظاً، ما يحد من قدرتها على تحقيق عوائد مرتفعة، وبالتالي خفض العائد على الودائع.

كما تشير النتائج إلى وجود تأثير طردي ومعنوي لإجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات على العائد على الودائع، حيث أن زيادة هذه النسبة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع العائد بمقدار (0.08) عند مستوى معنوية 5%، وتُعد هذه النتيجة مطابقة للمنطق الاقتصادي، التي ترى أن التوسع في النشاط الائتماني يعزز من أرباح المصرف، ما يتيح له توفير عوائد أعلى للمودعين.

أخيراً تبين وجود تأثير طردي ومعنوي للقيمة السوقية على العائد على الودائع، حيث إن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع العائد بمقدار (0.45) عند مستوى معنوية 10%، وهذه النتيجة تتسجم مع المنطق

الاقتصادي، حيث تعكس القيمة السوقية العالية الثقة في أداء المصرف وربحية المستقبلية، مما يتيح له تقديم عوائد مجزية لجذب المزيد من الودائع.

تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج يمتلك قدرة تفسيرية معتدلة، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0.421، مما يدل على أن حوالي 42.1% من التباين في المتغير التابع (Y_2) يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. ويُعد هذا المستوى من التفسير مقبولاً في الدراسات الاقتصادية، لاسيما في ظل طبيعة البيانات المستخدمة.

كما يؤكد معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)، الذي بلغ 0.355 بعد تعديل درجات الحرية، على استقرار النموذج وجودته النسبية، حيث يراعي هذا المؤشر عدد المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، ويعطي تقييماً أكثر دقة لجودته.

من جانب آخر، تشير نتائج اختبار F إلى دلالة معنوية قوية للنموذج ككل، إذ بلغت قيمة F نحو 6.31، مع قيمة احتمالية (p -value) تساوي 0.0000، وهو ما يعكس وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عند مستويات دلالة عالية. وبناءً على هذه النتائج، يمكن اعتبار النموذج ملائماً إحصائياً ويمكن الاعتماد عليه لتقدير سلوك المتغير التابع Y_2 ضمن العينة المبحوثة.

الاستنتاجات

1- لتأثير المتباين للسياسات الاحترازية على العائد على الودائع: أظهرت الدراسة أن مؤشرات السياسات الاحترازية لها تأثيرات متفاوتة على ربحية المصارف الخاصة العراقية، ممثلةً بالعائد على الودائع. فبينما كان للتوسع الائتماني (نسبة القروض إلى الموجودات) والقيمة السوقية تأثير إيجابي على العائد، كان لمتطلبات كفاية رأس المال تأثير سلبي. وهذا يعكس التضارب المحتمل بين أهداف الاستقرار المالي وتعظيم الربحية في الأجل القصير.

2- دور كفاية رأس المال في الحد من المخاطر والربحية: أشارت النتائج إلى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يرتبط بانخفاض العائد على الودائع، مما يدل على أن التشديد الاحترازي قد يقلص فرص المصارف في تحقيق عوائد أعلى بسبب تقييد أنشطة الإقراض عالية المخاطر. ومع ذلك، فإن هذا قد يكون مقايضة ضرورية لضمان متانة القطاع المصرفي في مواجهة الأزمات.

3- أهمية التوسع الائتماني المدروس في تعزيز الربحية: كان لنسبة القروض إلى الموجودات تأثير إيجابي على العائد، مما يؤكد أن الإقراض الفعال يظل محركاً رئيسياً لأرباح المصارف، شريطة أن يكون مصحوباً بمعايير احترازية تضمن جودة الأصول. وهذا يتوافق مع فرضية الدراسة بأن السياسات الاحترازية يمكن أن تدعم الربحية إذا ركزت على تحسين كفاءة تخصيص الموارد.

التوصيات

- 1- موازنة السياسات الاحترازية والربحية وهذا يعني تعديل متطلبات كفاية رأس المال بشكل تدريجي مع حوافز للمصارف الممتثلة و تشجيع التوسع الائتماني مع تعزيز إدارة المخاطر وجودة الأصول.
- 2- تبني التقنيات الرقمية لخفض التكاليف وزيادة الربحية و تنويع مصادر الدخل عبر خدمات مالية غير تقليدية (استثمار، تمويل إسلامي).
- 3- تعزيز دور البنك المركزي من خلال سياسات احترازية مُوجَّهة حسب حجم ونشاط كل مصرف.
- 4- تدريب العاملين على إدارة المخاطر والتحليل المالي و توعية المودعين بأدوات الادخار والاستثمار الآمن.
- 5- البحث والتطوير من خلال دراسات دورية لتقييم تأثير السياسات على الربحية والاستقرار كذلك تعزيز التعاون بين المصارف والجامعات لابتكار حلول مالية.

References

- 1-Abdul Amir, Hassan. (2025). The role of prudential policies in the financial stability of the banking sector under financial liberalization – experiences of selected countries with special reference to Iraq, PhD thesis, unpublished, unspecified university. <https://iqdr.iq/search?view=ce4ec741449672>
- 2-Al-Janabi, Reem Mohsen (2008), The effect of corporate governance on the market value of capital shares in banking companies, an applied study on a sample of private banks listed on the Iraq Stock Exchange, Master's thesis in accounting, College of Administration and Economics, University of Baghdad. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-736665>
- 3- Amer, Ghazal Abdel Aziz (2015), Econometrics and Time Series Analysis (Theory, Methods, Applications), Cairo: Institute of Statistical Studies and Research, Cairo University. Issue 22. ISBN: 9789779032344
- 4-Baltagi, B. H. (2001). Econometric Analysis of Panel Data (2nd ed.). Springer. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-53953-5>
- 5- Faiza, Adman, (2017) Dividend distribution policy and its effects on the market value of shares of economic institutions listed on the stock exchange, an econometric study of bank shares listed on the Amman Stock Exchange during the period between 2005-2013 using panel models, unpublished master's thesis, University of Algiers. <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2741>
- 6- Habib, Karima (2008), Study and evaluation of bank credit control: A case study of Algeria. <https://dspace.univguelma.dz/jspui/bitstream/123456789/1512/1/M-332.357.pdf>
- 7-Jamal, Zakaria Yahya (2012) Selecting the best among the models of fixed random longitudinal data. Iraqi Journal of Standard Sciences, Volume 12, Issue 21. <https://search.mandumah.com/Record/422654>
- 8-Kolum, mical cheruiyot, A micro and macro prodetial approach to financial sound ness assessment of commercial Banks A Thesis Submitted to sant Strathmor University, School of Graduate Studies in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of. D, 2016. <https://scispace.com/papers/a-micro-and-macro-prudential-approach-to-financial-soundness-4ueu7lpb7f>
- 9-Mahbouba, Saadi Ismail Muhammad Hassan (2017), Strengthening Bank Capital in Accordance with Basel 3 Standards and its Impact on the Level of Profitability: An Applied Study, Arab Institute of Certified Public Accountants, for Obtaining the Certified Public Accountant Certificate, General and Arab Union. <https://www.library.alkafeel.net/dic/details/13160/?iselending>
- 10-Mohamed Belkhir, Bertrand Candelon, and Jean-Charles Wijnandts. "Macroprudential Policies, Economic Growth, and Banking Crises", IMF Working Papers 2020, 065 (2020), accessed 15 ,2026/5/ <https://doi.org/10.5089/9781513536989.001>
- 11-Ratnovski, Lev, 2013. "Liquidity and transparency in bank risk management," Journal of Financial Intermediation, Elsevier, vol. 22(3), pages 422-439. <https://doi.org/10.1016/j.jfi.2013.01.002>
- 12-Saoud, Nadia (2018). The extent of the use of modern management control methods in measuring and evaluating the performance of Algerian commercial banks, PhD thesis in commercial sciences, specialization in banking, finance and accounting, submitted to the Faculty of Economic and Private Sciences, Mohamed Boudiaf University of M'sila. <https://depot.univ-msila.dz/handle/123456789/4888>